



بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم: فهد المبارك  
المادة : قضايا بحثية 3

# يطلب من الباحث عرض ومناقشة احد المداخل النظرية ذات الصلة بموضوع البحث

- في إطار إعداد البحث العلمي، يُعدّ اختيار المدخل النظري خطوة محورية، حيث يُشكّل الأساس المفاهيمي الذي يستند إليه الباحث في تفسير الظواهر ودراسة العلاقات بين المتغيرات. من بين المداخل النظرية المتعددة، سنعرض ونناقش "المدخل الوضعي" باعتباره مثالاً على مدخل نظري شائع وفعال في العديد من التخصصات

# أهميته في البحث العلمي

- تنظيم المعلومات: يُساعد في تنظيم المعلومات بطريقة منهجية واستنادها إلى بيانات قابلة للقياس.
- صياغة الفرضيات: يُمكن الباحث من صياغة فرضيات قابلة للاختبار تجريبيًا، مما يعزز من دقة النتائج واستنتاجاتها.
- المصدقية والموضوعية: يعتمد على أدلة علمية موضوعية، مما يُضيف مصداقية للبحث ويسهم في تبرير النتائج والتوصيات.

# مزايَا المدخل

- الاعتماد على البيانات التجريبية: يوفر إطاراً قوياً لتفسير الظواهر اعتماداً على أدلة وبيانات فعلية.
- تحديد العلاقات السببية: يُمكن الباحث من استنباط العلاقات الوظيفية والسببية بين المتغيرات، مما يُسهم في بناء نموذج نظري متماسك.
- سهولة الاختبار والتطبيق: تُتيح فرضيات هذا المدخل إمكانية اختبارها باستخدام أساليب البحث الكمي، مما يجعل النتائج قابلة للتعميم والتحليل الإحصائي.

- يمثل المدخل الوضعي إطارًا نظريًا قويًا يعتمد على البيانات التجريبية والملاحظات الموضوعية، ويساهم في صياغة فرضيات دقيقة وقابلة للاختبار. ومع ذلك، يتوجب على الباحثين مراعاة القيود المحتملة لهذا المدخل، والعمل على دمجهِ مع مداخل نظرية أخرى لتعزيز شمولية البحث وتعمّقه. بهذا الشكل، يُمكن للمدخل الوضعي أن يكون أداة فعّالة في تحقيق الأهداف البحثية وتقديم نتائج موثوقة تسهم في تطوير المعرفة في المجال المُختار.

# اسم البحث :رسالة ماجستير بعنوان "سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت

• قام الطالب عبد المجيد غنيم عفشان المطيري بتحليل شامل لمفهوم الضبط الإداري في دولة الكويت ودراسة تطبيقاته العملية وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية المعتمدة في الدولة .فيما يلي عرض ومناقشة موجزة لأبرز محاور الرسالة

• اشرف الدكتور :زهيرة قدورة

• النشر :مجلة مبتعث

- من المداخل النظرية ذات الصلة بموضوع "سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت" يُمكن اختيار المدخل القانوني، الذي يُعنى بدراسة النصوص القانونية والتشريعات التي تُمنح الإدارة صلاحيات الضبط، وتحليل تفسيرات القضاء الإداري فيما يتعلق بمشروعيتها وتطبيقاتها. فيما يلي عرض ومناقشة للمدخل القانوني

# العرض النظري للمدخل القانوني

## • تعريف المدخل القانوني:

يركز المدخل القانوني على دراسة الإطار التشريعي الذي يُنظم سلطة الضبط الإداري، أي كيفية استمداد الإدارة لصلاحياتها من خلال الدستور والقوانين واللوائح التنظيمية. يعتمد هذا المدخل على تحليل النصوص القانونية لتفسير الغاية التي أرادها المشرع من منح الإدارة مثل هذه الصلاحيات، فضلاً عن تقييم الأحكام القضائية التي تضمن مشروعية تلك الصلاحيات

# المكونات الأساسية للمدخل القانوني:

- **النصوص القانونية والتشريعات:** دراسة الدستور والقوانين الخاصة بالإدارة العامة والضبط الإداري، بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية التي تحدد كيفية تطبيق هذه الصلاحيات.
- **التفسير القضائي:** تحليل الأحكام القضائية التي أصدرتها المحاكم الإدارية والنظر في كيف يفسر القضاء تلك النصوص لضمان حماية النظام العام مع احترام الحريات.
- **الأسس الدستورية والمبادئ القانونية:** النظر في المبادئ الأساسية مثل مبدأ المشروعية ومبدأ التوازن بين السلطة التنفيذية والحقوق الفردية.

# مناقشة المدخل القانوني

- **المزايا:**
- **وضوح الإطار التنظيمي:** يُساعد المدخل القانوني الباحث على فهم الأسس التي بُنيت عليها سلطة الضبط الإداري، مما يُوضح كيفية تطبيقها في الواقع العملي.
- **تحليل شامل للنصوص:** يتيح هذا المدخل تحليل النصوص القانونية واللوائح التنفيذية لتقييم مدى انسجام تطبيقات الضبط مع المبادئ الدستورية.
- **دعم التفسير القضائي:** من خلال دراسة تفسيرات القضاء الإداري، يُمكن للباحث تحديد الحدود القانونية لصلاحيات الإدارة وكيفية الرقابة على تطبيقها

# القيود المحتملة:

- تعقيد النصوص القانونية: قد يواجه الباحث صعوبة في تفسير النصوص القانونية المعقدة واستخلاص معانيها الدقيقة.
- تداخل العوامل: في بعض الأحيان، تكون العلاقة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي متداخلة مع عوامل اجتماعية أو إدارية أخرى يصعب عزلها.
- تفاوت التفسيرات: قد تختلف تفسيرات النصوص بين المحاكم والباحثين، مما يتطلب تحليلاً نقدياً دقيقاً للمصادر

# المختصر

- يُعدُّ المدخل القانوني من أهم المداخل النظرية في دراسة سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها، إذ يركز على الإطار التشريعي والمبادئ الدستورية التي تُمنح الإدارة صلاحياتها. يُتيح هذا المدخل للباحث تقييم مدى توافق تطبيقات الضبط الإداري في دولة الكويت مع القواعد القانونية والعدالة، مما يُسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء الإداري وضمان احترام الحقوق والحريات في آن واحد.

- يمكن للباحث البناء على هذا العرض بتفصيل الأدبيات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع ومقارنة تفسيرات القضاء الإداري المختلفة لتعزيز النقاش النظري والتطبيقي

# تحليل مدى ملائه هذا المدخل النظري للدراسة المقترحة :

- يعتمد مدى ملائمة المدخل القانوني للدراسة المقترحة (سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت ) على عدة عوامل، منها طبيعة الموضوع وأهداف البحث والسياق القانوني الذي تُمارَس فيه هذه السلطة .فيما يلي تحليل لأهم النقاط:

## تناسب الموضوع مع طبيعة الدراسة:

- بما أن الدراسة تتناول سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها، فإنها تركز بشكل أساسي على النصوص الدستورية والقانونية واللوائح التنفيذية التي تُحدد صلاحيات الإدارة في الكويت. المدخل القانوني يُعدُّ الأنسب لأنه يُمكن الباحث من:

- تحليل الإطار التشريعي والنصوص القانونية المُعتمدة.
- استعراض التفسيرات القضائية التي تُحدد حدود استخدام السلطة الإدارية.
- تقييم مدى انسجام تطبيقات الضبط مع المبادئ الدستورية مثل مبدأ المشروعية والتوازن بين السلطة والحقوق الفردية.

# توفير إطار تحليلي منهجي:

- باستخدام المدخل القانوني، يتمكن الباحث من اتباع منهجية تحليلية دقيقة:
- **عرض النصوص القانونية:** يمكنه تقديم دراسة مقارنة بين النصوص القانونية الكويتية والنصوص الدولية ذات الصلة.
- **التفسير القضائي:** يُتيح تحليل الأحكام القضائية المُصدرة عن المحاكم الإدارية تقييم مدى تماشي تطبيقات الضبط الإداري مع متطلبات العدالة وحماية الحريات

# مزايَا المدخل القانوني:

- **الوضوح والتنظيم:** يُوفر إطاراً منهجياً واضحاً لدراسة صلاحيات الضبط الإداري، حيث يركز على نصوص محددة ومبادئ قانونية معروفة.
- **التطبيق العملي:** يُمكن استخدام النتائج المستخلصة في اقتراح توصيات لتحسين الإطار القانوني وضمان ضبط التطبيقات بشكل يتوافق مع الحقوق والحريات العامة.
- **التكامل مع دراسات أخرى:** يمكن دمجها مع مداخل نظرية أخرى (مثل المدخل الإداري أو الاجتماعي) لتقديم رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار السياق التنظيمي والبيئي.

# التحديات والقيود:

- تعقيد النصوص القانونية: قد يصعب أحياناً تفسير النصوص القانونية الدقيقة أو التعرض لتفسيرات متعددة من قبل القضاء، مما يتطلب تحليلاً نقدياً متعمقاً.
- تداخل العوامل: في الواقع العملي، قد تتداخل العوامل القانونية مع عوامل إدارية واجتماعية أخرى يصعب عزل تأثيرها بشكل كامل عن التطبيق القانوني.
- التفاوت في التفسيرات القضائية: اختلاف التفسيرات بين المحاكم والباحثين قد يؤدي إلى تحديات في استخلاص استنتاجات موحدة.

- يُعتبر المدخل القانوني ملاءماً جداً للدراسة المقترحة، إذ إنه يواكب طبيعة الموضوع الذي يعتمد على الإطار التشريعي والنصوص القانونية لتحديد صلاحيات الضبط الإداري . على الرغم من وجود بعض التحديات مثل تعقيد النصوص القانونية والتداخل بين العوامل، فإن استخدام هذا المدخل يُعد خطوة أساسية لفهم وتقييم مدى توافق تطبيقات الضبط الإداري مع المبادئ الدستورية والقانونية . بالتالي، يساهم المدخل القانوني في تقديم تحليل موضوعي وممنهج يدعم تحقيق أهداف الدراسة وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

- يمكن للباحث إثراء هذا التحليل بتوفير أمثلة محددة من النصوص القانونية والقرارات القضائية ذات الصلة، مما يعزز من عمق الدراسة ويُبرر اختيار المدخل القانوني كأساس نظري متين

- شكرا لكم